كلمة معالي الأستاذ نعمة طعمة

نائب في البرلمان اللبناني

في "مؤتمر الاقتصاد الإغترابي: لبنان... جسر للتواصل"

15-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

فندق فينيسيا، بيروت

السيدات والسادة،

يسرني أن أكون معكم في هذا المؤتمر الهام حول موضوع وقضية ذات أهمية كبرى في المرحلة الراهنة في لبنان ووسط جميع التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني. فما هو أهم في هذا الظرف من الجاليات اللبنانية المنتشرة في أقاصي الأرض والتي تغني لبنان واقتصاده وترفع رأسه بنجاحاتها وتفوقها في كافة الأنشطة والمجالات.

وانطلاقاً من ذلك سأتكلم في هذه المداخلة القصيرة عن الجالية اللبنانية في المملكة العربية السعودية التي يعود تاريخها إلى أولى أيام عصر النفط في المملكة والخليج. ومن منا لم ير صوراً لطائرات شركة طيران الشرق الأوسط تحط في مطارات المنطقة البدائية في تلك الحقبة، وهي كانت من أولى شركات الطيران التي تسير رحلات إلى الخليج.

هذه الجالية نمت وتطورت وساهمت بشكل فاعل وأساسي في تنفيذ مشاريع التنمية في المملكة وتطوير اقتصادها وقطاعات التجارة والمقاولات والخدمات فيها ولاقت دائماً ولم تزل الترحيب والدعم من الحكومة والمجتمع السعودي وكانت صلة وصل لقيام علاقات عائلية ومصاهرة بين المملكة ولبنان.

وفي غياب أرقام رسمية، فإن الجالية اللبنانية في السعودية تقدر اليوم بما بين 200 إلى 250 ألف شخص جلهم من المحترفين والمهندسين والخبراء ورجال الأعمال والمصرفيين والمقاولين والمهنيين المتخصصين، وهم بذلك يشكلون مورداً ذا قيمة انتاجية واقتصادية هامة وضرورية للاقتصاد السعودي. واللبنانيون يشرفون على إدارة العديد من الشركات الهامة في المملكة، في مقدمتها شركات المقاولات والبناء وهم مساهمون ومديرون لمؤسسات صناعية وشركات خدمات أساسية ويتولون مناصب رفيعة في المصارف والشركات المالية وغير ذلك.

وفي ضوء كل ذلك، فإنه من غير المستغرب أن الجالية اللبنانية في المملكة العربية السعودية هي أيضاً مصدر أساسي بل ربما المصدر الأهم للتحويلات إلى لبنان والاستثمارات المباشرة فيه، خاصة في ضوء البحبوحة المالية التي عرفتها المملكة منذ أوائل العقد الماضي وقبل ذلك. وفي غياب احصاءات وتقديرات موثوقة أيضاً فلعله ليس من المغالاة القول أن تحويلات اللبنانيين في المملكة بلغت نحو 40-50 في المئة من مجمل تحويلات اللبنانيين في الخارج والتي تقدر بدورها بنحو 7-8 مليار دولار سنوياً على الأقل في السنوات الأخيرة. علماً أن هذه التحويلات هي مصدر أساسي للاستثمار في لبنان وذات أهمية كبيرة في دعم ميزان المدفوعات.

واليوم وفي ظل الأوضاع الجديدة التي نتجت عن الانخفاض الحاد في سعر النفط وسياسات تخفيض الإنفاق التي اعتمدتها الدول الخليجية، فإن الجالية اللبنانية في المملكة العربية السعودية لن تكون بمنأى عن تراجع الإنفاق على المشاريع وأثره على النشاط الاقتصادي عامة وذلك أسوة بمجتمع الأعمال السعودي بشكل عام، لكنها ستبقى وتثابر على العمل الجاد والمنتج متحصنة بالفوائد التي حققتها في الحقبة الماضية. علماً أن الأوضاع المستجدة قد تشجعها على المزيد من الاستثمار في لبنان لو تمكن من معالجة مشاكله السياسية والدستورية وترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.